

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 2003/5/30-28

مسائل التسيير والإدارة

البند 8 من جدول الأعمال

تقرير عن خسائر السلع ما بعد التسليم
(في الفترة 2002/1/1 – 2002/12/31)



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2003/8-A
30 April 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة
برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

066513-2758: رقم الهاتف: Mr J-J. Graisse نائب المدير التنفيذي (مصلحة العمليات)

066513-2168: رقم الهاتف: Mr D. Scalpelli مساعد نائب المدير التنفيذي (مصلحة العمليات) والمدير المساعد للعمليات، مصلحة العمليات

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



مقدمة

- 1- يتناول هذا التقرير مسائل خاصة بالبلدان والسلع، ويعرض الإجراءات التصحيحية التي اتخذها البرنامج للتقليل إلى أقصى حد ممكن من خسائر ما بعد التسليم. وتشمل فترة التقرير السنة التقويمية من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2002.
- 2- لأغراض هذا التقرير، فإن "خسائر ما بعد التسليم" تعرف بأنها الخسائر التي تحدث بعد نقطة التسليم أثناء عمليات المناولة والتخزين والنقل الداخلي. وعبارة "نقطة التسليم" تعني النقطة التي تنتهي عندها نقطة تسلّم البلاد المتلقي لشحنات النقل الخارجي عبر أراضيها أو النقل البري والتخزين والمناولة. وفيما يتعلق بالنقل البحري تكون نقطة التسليم هي النقطة التي تسلّم فيها السلع من السفن بموجب عقود محددة. وعندما يكون النقل براً أو جواً فإن نقطة التسليم تكون هي المكان التي تسلّم فيها متعهد النقل السلع بموجب العقود المبرمة معه. وعلى خلاف "خسائر ما قبل التسليم"، التي لا يشملها هذا التقرير، فإن خسائر ما بعد التسليم لا يغطيها حساب التأمين الخاص في البرنامج الذي يشمل السلع من وقت امتلاك البرنامج لها حتى نقطة التسليم. وينبغي أن تسترد الحكومة المتلقية أو المكتب القطري للبرنامج خسائر ما بعد التسليم من الطرف المسؤول عنها.
- 3- وتقسم الملاحق الثلاثة بهذا التقرير خسائر السلع خلال السنة بحسب الأسباب، ونوع السلع، والبلدان. فالخسائر التي تعادل، أو تزيد على، 2 في المائة من مجموع قيمة السلع شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) التي تسلّم في أي مشروع قطري أثناء الفترة قيد الاستعراض ترد في الملحق الثالث بترتيب قيمة الخسارة بالدولارات الأمريكية. كما أن التقرير يحدد ويشير أيضاً بشكل خاص إلى صافي قيمة الخسائر الأكبر حجماً التي حدثت، بالأرقام المطلقة أو النسبية، شاملة تكاليف التأمين والشحن "سيف". وبهذه الطريقة يبين الخسائر الكبيرة، وإن كانت صغيرة نسبياً، في البلدان التي تنفذ فيها برامج كبيرة.

عرض عام

- 4- بلغ مجموع قيمة صافي الخسائر (سيف) خلال الفترة المشمولة بالتقرير من عام 2002 ما يعادل 3 333 مليون دولار، أي 0.32 في المائة من تكاليف التأمين والشحن (سيف) للسلع المناولة، البالغ حجمها 5.057 مليون طن متري وتقدر قيمتها، تسليم سيف، بمبلغ 1.038 مليار دولار. وهذا الرقم يمثل زيادة طفيفة بالأرقام المطلقة والنسبية مقارنة بالزيادة في فترة التقرير السابقة حيث بلغت 253 000 دولار، أي 0.01 في المائة زيادة عن عام 2001. ويعزى الانخفاض النسبي في الخسائر إلى المبادرات التي يتخذها البرنامج حالياً في التصدي لمشكلة خسائر ما بعد التسليم. وفي ما يلي سرد لهذه المبادرات.

الإجراءات التصحيحية التي اتخذت لتقليل خسائر السلع إلى الحد الأدنى مستقبلاً

- 5- الاستجابة لاهتمام الجهات المانحة بشأن زيادة الدقة والتركيز في الإبلاغ عن خسائر ما بعد تسليم السلع منذ أواخر عام 2001 طلب بعض الجهات المانحة تأكيدات بشأن دقة تتبع البرنامج لخسائر ما بعد التسليم والإبلاغ عنها. والبرنامج ينظر إلى مسألة الخسائر هذه بأكثر قدر من الجدية، لاسيما إذا طلبت الجهات المانحة تأكيدات بأن المسألة والإجراءات الداخلية تلبى متطلباتها بالقدر الكافي.
- 6- لذلك طلبت مصلحة العمليات من مكتب المراجع الداخلي استعراض مسألة تتبع خسائر السلع بعد التسليم والإبلاغ عنها. ويتناول الاستعراض الذي يجري إعداده في النصف الأول من عام 2003 التعاريف والمنهجيات والتقنيات والإجراءات ونظم الرقابة والنظم المتعلقة بمسألة الإبلاغ عن الخسائر بصفة عامة والمسألة الحساسة المتعلقة بمسؤولية المديرين القطريين عن دقة الإبلاغ عن الخسائر. وسوف تستخدم نتائج الاستعراض لتحسين عملية الإبلاغ مستقبلاً، سواء داخل البرنامج أو إلى المجلس التنفيذي.
- 7- تجلّى من هذه العملية أنه لا توجد وكالة أخرى كبيرة معنية بالمعونة الغذائية تصدر ما يعتبر تقارير سنوية موحدة ومعلنة عن خسائر ما بعد التسليم مثلما يفعل البرنامج في تقاريره السنوية إلى المجلس التنفيذي. وتبين المقارنة الأولية



للتقارير الفردية عن الخسائر التي حصل عليها البرنامج من بعض الوكالات الأخرى أن معدلات الخسائر في البرنامج تعادل خسائر بعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية في نفس البلد. ويجرى البرنامج أيضا، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المعنية، مقارنات أكثر تعمقا بين معدلات الخسائر في عدد قليل من البلدان العينة، أي إثيوبيا وهايتي والهند، بغرض الاستفادة من الدروس المشتركة.

آليات البرنامج للمراقبة تساعد على الحد مما قد يحدث من خسائر كبيرة

- 8- تؤدى آليات البرنامج للمراقبة، لاسيما مكتب المفتش العام ومكتب المراجعة الداخلية والمراجعون الخارجيون لحسابات البرنامج، دورا مهما في منع أو الحد من حالات الخسائر الخطيرة المحتملة والإبلاغ عن حالات التلاعب وسوء الإدارة. وفي جميع هذه الحالات، يتخذ البرنامج الإجراءات للتصدي للمشاكل القائمة وتجنب وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.
- 9- ويشمل مكتب المراجعة الداخلية مسألة إدارة السلع باعتبارها من مجالات المراجعة التي تمت تغطيتها خلال بعثات المراجعة للمكاتب القطرية. ويقتضي ذلك التأكيد على (1) وجود هيكل واضح لإدارة السلع (2) تولى المكاتب القطرية إعداد تقارير شاملة ودقيقة وسريعة لتتبع السلع (3) إخضاع السلع الموجودة في المستودعات لرقابة كافية (4) تحديد خسائر السلع والإبلاغ عنها فوراً (5) اتخاذ إجراءات كافية للمراقبة. وتقدم التوصيات إذا رُؤى أن الرقابة ضعيفة أو غير كافية أو معدومة. وتتولى بعثات المراجعة الداخلية زيارته المستودعات وإخضاعها للتفتيش المادي من خلال جرد السلع والمخزونات وفحص سجلات المستودعات وإدارتها وإصدار ما يتطلبه ذلك من توصيات.
- 10- يصدر نائب المدير التنفيذي، بصفته رئيس لجنة مراجعة حسابات البرنامج، وثيقة سنوية موجهة إلى جميع المكاتب القطرية يبين فيها أفضل الممارسات الموصى بها لكل مجال من مجالات مراجعة المحاسبات، بما في ذلك إدارة السلع. وتقوم أفضل الممارسات هذه على أساس النتائج الموحدة لجميع عمليات المراجعة الداخلية التي تمت خلال العام السابق، ويجري نقاشها مع المكاتب القطرية حتى يمكنها اتخاذ الإجراءات التصحيحية الذاتية اللازمة. وقد أنشأ البرنامج دورة للمراجعة، تقرر أن تراجع حسابات المكاتب القطرية المعرضة لدرجة عالية من المخاطر على أساس التقييم الداخلي للمخاطر، داخليا أو خارجيا مرة على الأقل كل سنتين.
- 11- ومن بين التوصيات الرئيسية التي أسفرت عنها المراجعة الداخلية في المكاتب القطرية في عام 2002 (1) المطابقة بشكل أكثر دقة بين مختلف تقارير المخزون السلعي في المستودعات (2) الحصر المادي للمخزونات والصيد باستخدام نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) (3) تحسين تكديس السلع في المستودعات (4) تحسين أساليب إدارة المستودعات (5) تحسين إجراءات تطهير السلع بالتدخين (6) المطابقة بشكل أدق بين تقارير توزيع الأغذية وسجلات المخزون في المستودعات وقوائم البضائع المشحونة برا (7) تحسين أساليب مراقبة توزيع السلع.
- 12- في عام 2002 استمر مكتب المفتش العام في المساعدة على منع الخسائر الخطيرة في السلع بالقيام بعمليات التفتيش على المكاتب القطرية وتحري حالات الخسائر المبلغ عنها لتحديد أسبابها الجذرية. واستمر مكتب المفتش العام في تتبع عمليات سداد بعض الحكومات المضيئة للخسائر المبلغ عنها قبل عام 2002.
- 13- اتخذ مكتب خدمات المراقبة الداخلية مبادرة جديدة لإدارة المخاطر. ومن المقرر أن تتولى عدة مكاتب قطرية في عام 2003 عقد حلقات عمل عن التقدير الذاتي لمواجهة المخاطر، وسوف يعقب ذلك قيام المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بإعداد تقدير ذاتي لتحديد المخاطر التي يمكن أن تمنعها من تحقيق أهدافها. وسوف يشمل ذلك تحديد المخاطر المتعلقة بخسائر ما بعد تسليم السلع وخطط العمل للحد من المخاطر التي يتم تحديدها.

المتابعة العلاجية للبلدان التي تعرضت في الماضي لخسائر كبيرة

- 14- أشار تقرير الفترة 1998-1999 إلى حدوث خسائر تراكمية كبيرة بلغت 717 طنا متريا من اللحوم والأسماك المعلبة في بوركينافاسو في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 1996 إلى 31 مارس/آذار 1999، مما يمثل خسارة قيمتها 1.75 مليون دولار شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف). واتخذت السلطات إجراءات علاجية وأبلغت الخسارة إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام 2000، وقدمت الحكومة تعهدا قاطعا بسداد قيمة هذه الخسارة إلى مشروع البرنامج. وفي عام 2001 وقع مكتب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والمكتب القطري للبرنامج بصورة مشتركة على اتفاق يحدد خطة السداد. ووفقا لهذا الاتفاق، سيسترد البرنامج كامل القيمة على مدى خمس سنوات تبدأ في عام 2002. وتجدر الإشارة إلى أن مبالغ السداد التي قدمتها الحكومة في عام 2002 والمرخص بها في عام 2003 تقدر بنحو 700 000 دولار شاملة تكاليف التأمين والشحن.



تحسين مشتريات السلع وتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى

- 15- نفذت إدارة مشتريات الأغذية في البرنامج عددا من المبادرات التي أسهمت في الحد من خسائر التسليم، لاسيما المشتريات الغذائية المحلية والإقليمية. وحضر مسؤولو المشتريات دورات متخصصة لتعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجال مشتريات الأغذية. وقدم عدد متزايد من مسؤولي المشتريات الدوليين المتخصصين في المكاتب القطرية ما لديهم من خبرة في مجال مشتريات الأغذية بما يضمن الوفاء الكامل بالعقود. وأدت حلقات العمل التي نظمت عن المشتريات في جميع المكاتب الإقليمية أيضا إلى زيادة المعرفة بجهات الاتصال الخاصة بالمشتريات.
- 16- يستعان بشركات تفتيش من الدرجة الأولى للتحقق من جودة وكمية وتعبئة الأغذية قبل شحنها. ويجري بانتظام رفض الكميات التالفة بما يقلل من الخسائر المحتملة إلى أدنى حد.
- 17- أدى الاتجاه المتزايد نحو إبرام عقود شراء تقوم على أساس عدم دفع رسوم التسليم إلى حدوث انخفاض ملموس في خسائر التسليم. فالبرنامج لا يدفع إلا رسوم الكميات المسلمة فقط، وأي شحنة مفقودة أو تالفة تحمل على حساب المورد.
- 18- يوفر موقع البرنامج الخاص بالمشتريات على الإنترنت (ProcuWeb) إرشادات للموظفين بشأن مسائل المشتريات متضمنة وضع مواصفات شديدة الدقة للسلع. وساعد ذلك المكاتب القطرية في شراء الكمية المطلوبة من الأغذية لإقليم معين ومنع حدوث سوء فهم بشأن نوعية الأغذية الموردة ومن ثم خفض الخسائر المحتملة أو حد من السلع المرفوضة.
- 19- تم تطوير أداة أخرى هي "خريطة أوضاع سوق الأغذية" بمساعدة من المعهد البريطاني للموارد الطبيعية. وقد انتهى بالفعل إعداد الخريطة الخاصة بأثيوبيا، وسوف ينتهي قريبا إعداد خريطة أوغندا. وتتيح هذه الخرائط معلومات دقيقة عن التجارة العالمية في الحبوب وعن مشتريات مجموعة متنوعة من السلع ومعايير الجودة ومتطلبات تطهير السلع بالدخان واستخبارات السوق المتعلقة بكل قطر يمارس فيه البرنامج عملياته أو يشتري الأغذية منه. وسوف تنشر هذه التقارير في شبكة المشتريات على الإنترنت. وستساعد المكاتب القطرية في شراء النوعية السليمة من الأغذية في الوقت المناسب في المكان المناسب ومن ثم تساعد على تجنب الخسائر المحتملة.
- 20- تصدر شهادات أداء و/أو شروط جزائية في حالة عدم التزام المورد بشروط العقود. ويتيح ذلك للبرنامج أداة لمجازاة الموردين إذا أخفقوا في توريد المنتج المناسب واستبعاد الموردين غير الملتزمين بمستوى الأداء المطلوب. وعادة ما يسلم الموردون السلع المنصوص عليها في العقود ومن ثم يمكن تلافي الخسائر.
- 21- يقوم اختيار الموردين على أساس معايير صارمة، إذ لا تضم قائمة البرنامج إلا الموردين المعتمدين ذوي الخبرة التي يعول عليها. ويتعين على الموردين الجدد إثبات قدرتهم على تنفيذ عقود توريد الأغذية. ويجري بانتظام تقييم الأداء الجاري للموردين الذين تشملهم القائمة، بجانب التقييم المستمر لإمكانات الموردين المحتملين. ويستبعد الموردون المتخلفون بدون أسباب جديّة من القائمة بشكل منظم.
- 22- أدت إعادة تنظيم ودمج خدمات شراء الأغذية في خدمات البرمجة والنقل في روما مؤخرا إلى ترشيد وتوحيد سلسلة الإمداد بالسلع في مصلحة العمليات. وسوف يترجم ذلك إلى تحسين الاتصال بين مختلف المكاتب المسؤولة عن المراحل المختلفة لسلسلة السلع، ابتداء من البرمجة إلى الشراء والشحن، ومن ثم يقلل إلى الحد الأدنى من الخسائر المحتملة في الأغذية.

الاستثمار الجاري في نظم معالجة حركة السلع وتحليلها (نظام كومباس)

- 23- تقدم البرنامج في تنفيذ نظامه لتتبع السلع باستخدام الحاسوب، أي نظام كومباس، وهو تطبيق لمعلومات الإدارة يساعد البرنامج ونظرائه على تتبع حركة السلع منذ الوصول داخل البلد حتى نقاط التسليم الأخيرة. ويمكن بفضل هذا النظام تقاسم المعلومات عن حركة السلع الغذائية وموقف المخزون على مستوى المكاتب الفرعية والمكاتب القطرية والمكاتب دون الإقليمية ومكاتب العمل الإقليمية والمقر، بما يضمن إطلاع جميع الأطراف باستمرار على التطورات الجارية. ونظام معالجة حركة السلع وتحليلها هو بمثابة آلية للإنذار المبكر لاتخاذ التدابير للتقليل من الخسائر إلى أدنى حد في المستقبل. كما أنه أداة قياس تستخدم في تدخلات الطوارئ حتى يمكن تتبع حركة السلع منذ بداية عملياتها المعقدة. وقد صمم هذا النظام للاستخدام في أي مكتب، حتى ولو كانت تجهيزاته من البريد الإلكتروني محدودة.
- 24- وفي عام 2002 أنشئ هذا النظام في 21 بلدا جديدا وبذلك بلغ عدد البلدان التي تستخدمه 72 بلدا، وشمل ذلك إنشاء أكثر من 350 مكتبا ومكتبا فرعيا للبرنامج. واستمر البرنامج في تقديم المزيد من الدعم للمنظمات التي تتولى الحكومات استخدام نظام كومباس فيها في أثيوبيا وإريتريا وغواتيمالا.
- 25- وضمانا لتتبع حركة السلع بالقدر الكافي، ومن ثم تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى، تم تعزيز إمكانات نظام كومباس في أفغانستان والبلدان المحيطة به لمناولة الكميات الضخمة من السلع الغذائية لمواجهة حالات الطوارئ في الإقليم حيث تمر السلع عبر مسارات نقل مختلفة. ولما كانت سياسة البرنامج تقوم على استخدام هذا النظام بمجرد نشوب الأزمات فقد شمل العراق أيضا في أواخر عام 2002، في إطار الاستعداد لمواجهة الطوارئ، وتعزيزه في الجمهورية العربية السورية والأردن وإيران، وإنشائه في تركيا التي لم يمارس البرنامج فيها أي عمليات.



- 26- وقد ثبت أن إنشاء نموذج لكومباس قبل وصول السلع، وهو سمة للنظام تتعلق بالقرءاء فقط وترتبط بشبكة البرنامج للمعلومات/ النظام العالمي للمعلومات (SAP - WINGS)، كان أداة مفيدة توفر لمستعملي النظام أحدث البيانات الخاصة بالتخطيط والمشتريات وشحن الأغذية التي ينتظرونها. وقد بدأت عملية تطوير جيل ثان أحدث من نظام كومباس ويجري تعميمه ميدانياً. وتسنى تحقيق ذلك بتمويل من برنامج الدعم المؤسسي في إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وسيتم في إطار الجيل الثاني من هذا النظام دمج نظام التتبع ونموذج ما قبل التسليم في عملية واحدة.
- 27- على غرار موقع كومباس على شبكة الإنترنت، الذي أنشئ في عام 2001، فإن موقع الانترانت الداخلي للبرنامج (WFPgo) هو موقع للمعلومات والوثائق الخاصة بتتبع السلع، ويشمل أدلة المستعملين ومواد تفسيرية وإجرائية أخرى بلغات العمل في البرنامج. ويتضمن الموقع مرفقا خاصا لإعداد التقارير يسمح للمستعملين بالإطلاع على آخر بيانات نظام كومباس في أي بلد أو مكان.
- 28- من بين الأدوات المهمة الأخرى التي يعمل البرنامج على إدخالها في نظام التتبع الآلي لخسائر السلع، تحديد الطرف الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الخسائر. وهذا الطرف هو، عادة، البرنامج نفسه أو الطرف النظير في الحكومة أو المنظمة غير الحكومية المسؤولة عن التنفيذ. وسوف تساعد هذه المعلومات في توجيه الإجراءات العلاجية المتوسطة والطويلة الأجل التي قد يتعين اتخاذها لمنع خسائر السلع.

النظام التجريبي الجديد لرصد التغذية المدرسية (ARGOS)

- 29- ينفذ البرنامج تجربة جديدة شاملة لنظام رصد التغذية المدرسية في المدارس المتلقية للمعونات الغذائية. ويتولى الأشخاص المدربون في المدارس إدخال بيانات شهرية في البرنامج الإلكتروني أرجوس (ARGOS) الذي يشبه جهاز الاسترجاع الآلي للبيانات. وترسل هذه البيانات إلى مركز تجميع البيانات في فرنسا حيث يوزع من هناك على وزارات التربية والتعليم والبرنامج من خلال رمز خاص للدخول إليه على الشبكة الإلكترونية. ونظرا لأن هذه البيانات تتضمن معلومات عن كمية ونوع الأغذية المتسلمة وعدد الوجبات التي تقدم للأطفال فإنه يمكن مراجعتها باستخدام نظام كومباس وقواعد البيانات الأخرى في البرنامج من أجل تحديد الثغرات القائمة.

بناء قدرات موظفي البرنامج ونظرائهم في المشروعات

- 30- في عام 2002 واصل البرنامج تنفيذ برنامج مكثف لتدريب جميع موظفي البرنامج والشركاء المعنيين بالشؤون اللوجستية على إدارة المستودعات الذي بدأ تنفيذه في عام 2001. ونظمت حلقات عمل في جميع الأقاليم لتدريب 1422 شخصا في مجال تخزين السلع. وتألف هذا العدد من 687 موظفا من موظفي البرنامج، منهم 61 في المائة من الموظفين الوطنيين، و401 موظف من نظراء الحكومات المضيفة و286 من الشركاء المنفذين غير الحكوميين. سوف يشمل برنامج التدريب هذا جميع المكاتب القطرية للبرنامج في عام 2003.
- 31- وضع البرنامج برنامجا للتدريب على إدارة وإبرام العقود النمطية للنقل السطحي يشمل موظفي البرنامج والنظراء في الحكومات والجهات المشاركة في التنفيذ. ويشمل برنامج التدريب استخدام نموذج منفصل لتقليل خسائر النقل واستردادها واستخدام تكنولوجيا الأغذية وسلامتها. وسجلت مجموعة مستلزمات التدريب وغير ذلك من مستلزمات الإرشاد والتدريب في مجال النقل/ اللوجستيات على اسطوانة سي دي مدمجة تستخدم كمرجع والتدريب الذاتي في مجال النقل/ اللوجستيات، ووزعت هذه الاسطوانات على موظفي البرنامج والشركاء.
- 32- استمر البرنامج في النهوض بمستوى الموظفين الوطنيين التابعين له في مجال إدارة اللوجستيات. وبعد عقد التدريب أثناء العمل في قسم النقل والإمداد في روما في عام 2001 وشمل 57 من الموظفين الوطنيين الرئيسيين من 49 بلدا، تم تكرار هذه المبادرة ميدانيا كتجربة رائدة في بلدان أفريقي الوسطى. وبعد انتهاء هذه التجربة الرائدة عين 11 من الموظفين الوطنيين الجدد الحاصلين على التدريب في وظائف دولية مؤقتة تعرضهم للعمل في عمليات تختلف عن العمليات التي تنفذ في بلدانهم والتي تم اختيارها بغرض تعزيز معرفتهم بالمجالات ذات الصلة بمسؤولياتهم القائمة والمحتملة.
- 33- يستمر قسم النقل والإمداد في مساعدة المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية على التعامل مع المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية والنزاعات التعاقدية الناجمة عن خسائر التسليم.

العمل الجاري للفريق العامل المعني بإدارة السلع

- 34- أنشأ قسم النقل والإمداد الفريق العامل المعني بإدارة السلع في عام 2001 وتم توسيع عضويته في عام 2002 لتشمل ممثلا عن مكتب مدير العمليات. وتتمثل أهدافه الأساسية في تحديد أسباب الخسائر في السلع، والتصدي للمشكلات التي تسبب هذه الخسائر ووضع سياسات مناسبة لإدارة السلع. وكان من بين أهم نواتج عمل هذا الفريق في عام 2002 توحيد وثائق البرنامج وعملياته المتعلقة بإدارة المستودعات التي تعتبر مسألة شديدة الأهمية للتتبع الدقيق للسلع وحساباتها. وقد أدرجت الصياغات الجديدة في الدليل المعدل للنقل الذي صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002.



35- عملا على تنفيذ العديد من المفاهيم التي طرحها الفريق سوف تنشئ مصلحة العمليات وظيفه مخصصة للرقابة على جودة السلع في منتصف عام 2003. وسوف تشمل اختصاصات هذه الوظيفة تزويد المكاتب القطرية بالمشورة المتخصصة بشأن متابعة الأساليب المحسنة في تعبئة السلع وعلاج المشكلات المتعلقة بخسائر السلع ما قبل التسليم وبعده بغرض تقليل هذه الخسائر أو تلافيها.

تبسيط نظام البرنامج لإدارة السلع قيد التسليم

36- استمر بذل الجهود لتحسين وتبسيط نظام إدارة السلع قيد التسليم. والهدف الرئيسي من ذلك هو تلافي حالات نقص أو زيادة الإمدادات بالأغذية، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم استخدامها بصورة كاملة وفسادها بسبب طول فترة التخزين. ويبذل البرنامج في سياق عملية تحقيق اللامركزية جهدا متضافرا لإعداد نظام معياري جديد لإدارة السلع قيد التسليم. وحدد كل من المكاتب القطرية منسقا للسلع قيد التسليم يكون مسؤولا عن تقديم جداول زمنية لطلبات الإرسال، وإعداد تقارير شهرية عن السلع قيد التسليم بشأن جميع العمليات باستخدام نماذج قياسية. وقد حدد كل مكتب إقليمي بالفعل مديرا إقليميا للسلع قيد التسليم يتولى المسؤولية عن تجميع التقارير القطرية عن السلع قيد التسليم، وطرح منظور إقليمي لهذه العمليات. ويقوم المديرون الإقليميون للسلع قيد التسليم روابط بين المكاتب القطرية وأقسام المقر المعنية بالإمداد بالسلع. ويجري العمل في تحليل توقيتات تسليم سلع البرنامج. وهذه الجهود سوف تساعد في نهاية المطاف على ضمان سرعة تسليم تشكيلات متوازنة من الأغذية إلى المستفيدين.

الجهود الإقليمية للتقليل إلى الحد الأدنى من خسائر ما بعد التسليم في البرنامج

37- يقدم كل مكتب عمل إقليمي خطة عمل سنوية مبنية على النتائج. وتتضمن الأهداف الاستراتيجية الموحدة في كل إقليم الرصد الفعال لخسائر ما بعد التسليم وعلاجها في جميع البلدان.

38- وفي إطار مبادرة تحقيق اللامركزية في البرنامج، أنشئت وظائف مسؤولين عن الشؤون اللوجستية في كل مكتب إقليمي لتقديم مزيد من الدعم للمكاتب القطرية بشأن المسائل المتصلة باللوجستيات، بما في ذلك خسائر ما بعد التسليم، وقد فوض قسم النقل والإمداد مزيدا من المسؤوليات التشغيلية بشأن سلسلة الإمداد بالأغذية إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وأعاد قسم النقل والإمداد تحديد دوره للتركيز على تدابير وقائية موحدة للحد بأقصى درجة من خسائر ما بعد التسليم، مثل تحديد أهم أسباب الخسائر والتصدي لها. وتضمنت الحلول تحسين نوعية الأغذية، ودراسات عن مدة الصلاحية، واستعراض عملية التوزيع، وأساليب الغرف.

39- ويعقد كل مكتب إقليمي اجتماعا إقليميا بشأن المسائل اللوجستية مرة في السنة يشارك فيه قسم النقل والإمداد. وتناقش في كل اجتماع مسائل إدارة السلع، مما يسهم بشكل كبير في إثارة الوعي بتدابير احتواء خسائر ما بعد التسليم والوقاية منها.

40- اتخذ المكتب الإقليمي لآسيا عددا من المبادرات ترمي إلى الحد من خسائر ما بعد التسليم في المكاتب القطرية التابعة لها. وأجرى المكتب تقييما للإمكانيات اللوجستية من أجل قياس الإمكانيات اللوجستية الفعلية للمكاتب القطرية ومستوى أدائها فيما يتعلق على وجه الخصوص بإدارة السلع. وطور المكتب الفهم المشترك مع المكاتب القطرية واتفق معها بشأن نظم طلب الإرسال، مع الاهتمام بالتأكد من الالتزام بالآماكن المحددة لوصول السلع. ووسع نطاق استخدام كومباس ليشمل أربعة بلدان أخرى في الإقليم، وبذلك بلغ عدد البلدان التي تستخدمه ستة بلدان في نهاية عام 2002. وعقد اجتماع سنوي للمسائل اللوجستية في الإقليم لإطلاع المشتركين على مستجدات المسائل المتعلقة بإدارة السلع والأنشطة اللوجستية ذات الصلة. وكان هذا المحفل فرصة للمكاتب القطرية لتتقاسم أفضل الممارسات المطبقة للحد من خسائر الأغذية. وفي عام 2002 كانت زيادة عدد الموظفين الوطنيين المشتركين في العمليات اللوجستية يشكل تطورا شديدا الأهمية لأنه يشكل إضافة كبيرة إلى إمكانيات المكاتب القطرية في مجال إدارة السلع. ودعا المكتب الإقليمي أيضا إلى زيادة المشتريات الغذائية، محليا وإقليميا، من السلع القابلة للتلف في فترات قصيرة مثل الأغذية الخليلط. ونظرا لأن هذه التطورات تساعد على سرعة توافر السلع محليا فقد كانت عاملا بارزا في جهود البرنامج الرامية إلى تقليل الخسائر والحد من التأخير في توقيتات وصول السلع وتقشير فترات تخزينها في البلدان المعنية.

41- اتخذ المكتب الإقليمي لإقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا مبادرات للتصدي لخسائر ما بعد التسليم في الإقليم. فقد نظم المكتب ثلاث حلقات عمل تدريبية في مجال إدارة المستودعات لموظفي البرنامج ونظرائهم من الجهات المشاركة في التنفيذ في الأردن والجمهورية العربية السورية واتبع في هذا الصدد نهج تدريب المدربين. ونظمت دورات تدريبية أخرى في مصر والأراضي الفلسطينية وإيران والأردن واليمن، حيث وزعت كتيبات باللغة العربية على



المشتركين فيها. وتولى المكتب الإقليمي أيضا توزيع نسخة باللغة العربية من دليل إدارة المستودعات الصادر عن البرنامج. وعمم استخدام نظام كومباس في الجمهورية العربية السورية والأردن وتركيا وإيران. وتوجه مديرو المستودعات والموظفون الكتابيون في نظام كومباس إلى تندوف في الجزائر، لتدريب الموظفين المحليين وتحسين البنية الأساسية للتخزين. وسوف يعاد النظر في اتفاقيات مراقبة السلع في الإقليم وإصدار عقود جديدة لضمان توفير عمليات لوجستية أكثر فعالية.

42- وأكد المكتب الإقليمي زيادة فعالية إدارة السلع قيد التسليم. ويوجد اتصال منتظم بين المكاتب القطرية والمقر بشأن الاحتياجات من الموارد والعجز فيها. ويصدر المكتب الإقليمي نماذج معايرة شهرية في السلع قيد التسليم وأحدث البيانات الخاصة بكل مشروع، كما يصدر نشرة شهرية عن السلع قيد التسليم محددًا فيها نقاط البداية والنهاية في خط عمليات التسليم والإنذار المبكر بما تتعرض له من نقص. وتساعد هذه التقارير على تجنب انقطاع خط التسليم أو الحد منه على الأقل.

إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي

43- نظم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي أنشطة تدريبية عن استخدام كتيب النقل وتخزين الأغذية في السلفادور والجمهورية الدومينيكية وبليز. ولا يوجد للبرنامج مكتب في بليز، ولكن هذا البلد يتعرض لكوارث متكررة. وفي السلفادور عقد التدريب أيضا في مجال استخدام تقنيات حفظ الأغذية لموظفي الشؤون اللوجستية العاملين مع البرنامج ونظرائهم في المشروعات من المكاتب الإقليمية الأربعة في أمريكا الوسطى. وأوفدت بعثات إلى موانئ تفريغ السفن لمساعدة المكاتب القطرية عندما تتسلم شحنات سلعية يقال أنها تلفت في المنشأ. وبدأ استخدام نظام كومباس ونماذج ما قبل التسليم في بيرو وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية. وأعقب ذلك إيفاد بعثات للتدريب على استخدام نظام كومباس إلى خمسة مكاتب قطرية للتحقق من أسلوب تتبع السلع وتبسيطه.

44- تضمنت المبادرات الرامية إلى الحد من خسائر ما بعد التسليم، في إقليم غرب أفريقيا، التوسع في استخدام نظام كومباس الذي أصبح الآن يشمل ثمانية بلدان في الإقليم، ومن المتوقع أن يدخل هذا النظام مرحلة التنفيذ الكامل في السنغال وكاب فيردى وغامبيا وموريتانيا في منتصف عام 2003. ويهدف البرنامج إلى المضي في تعزيز إمكانات رصد مخزون الأغذية على مستوى المكاتب الفرعية بالتعاقد مع منظمات غير حكومية متخصصة في تولي المسؤولية عن إدارة المكاتب الفرعية في المناطق التي ليس للبرنامج فيها حضور مؤثر. ومنذ ذلك الوقت أصبح العمل مع المنظمات غير الحكومية إجراء اعتياديا في عمليات الطوارئ، ولكن هذه المنظمات أصبحت أيضا تشارك في رصد عمليات نقل الأغذية وتوزيعها في إطار مشروعات التنمية، مثلما حدث في غينيا وسيراليون، وبذلك تساعد في التقليل من خسائر الأغذية إلى أدنى حد وتضمن وصول هذه الأغذية إلى المستفيدين المستهدفين. وفي موريتانيا عين البرنامج، للسنة الثالثة على التوالي، فريقا لوجستيا من الموظفين الكتابيين الذين سافروا مع الشاحنات إلى مواقع التوزيع لضمان تسليم كل كمية الأغذية في المكان الصحيح.

45- نظم المكتب الإقليمي دورتين تدريبيتين إقليميتين عن إدارة المستودعات في غامبيا وبوركينا فاسو اشترك فيها ممثلون عن 13 بلدا. وتكررت هذه الدورة في النيجر وسيراليون ومن المنتظر تكرارها في باقي بلدان الإقليم في عام 2003

46- عين المكتب القطري في النيجر أخصائيا في مجال تخزين الأغذية للتفتيش على جميع مخزونات نقاط التوزيع المتفرقة وتوفير التدريب أثناء العمل والتقدم بتوصيات عملية من أجل تحسين إدارة المستودعات. ومن المتوقع تنظيم عمليات تدريب وتفتيش مماثلة في بلدان الإقليم الأخرى في عام 2003. وفي موريتانيا، حيث تلقى المسؤولية المباشرة عن إدارة الأغذية دائما على نظراء البرنامج الحكوميين، تأكد البرنامج من أن جميع المستودعات مزودة بمنصات نقالة لزيادة التهوية اللازمة للأغذية وبذلك تقلل الخسائر الناجمة عن طول فترة التخزين في درجة حرارة ورطوبة عالية.

47- زادت الرقابة على تفريغ سفن البرنامج بتعيين قبطان ميناء تابع للبرنامج في فريتاون. وحقق قبطان الميناء تحسينات كبيرة بتحديد حجم خسائر الأغذية التي تعزى إلى أصحاب السفن، وكانت الخسائر الكبيرة ما قبل التسليم تسجل خطأ على أنها خسائر ما بعد التسليم بسبب عدم الخبرة لدي المكاتب القطرية.

48- طورت المكاتب القطرية في منطقة الساحل ممارسات جيدة جديدة للكشف عن عمليات الغش في الوزن والتلف أو ارتفاع نسبة عدم النقاء، وبذلك يمكن تحديد حالات الغش عندما يقوم الموردون بتوريد الحبوب المشتراة محليا. وأدت سياسة الإقليم أيضا في زيادة المشتريات المحلية إلى تقليل الخسائر نظرا لشراء الأغذية بكميات أصغر عند الحاجة إليها فقط بدلا من شحن كميات ضخمة منها بالسفن عبر البحار. وتمكن موظفو البرنامج أيضا من الحد من عمليات السرقة من المستودعات. فمن خلال التعاقد مع متعهدي النقل من القطاع الخاص لتسليم الأغذية إلى نقاط التسليم النهائية تخصم السرقات التي تكتشف من الأغذية من فاتورة المتعهد أو يفرض عليه التعويض بالسلع عن هذه الكميات المفقودة.



- 49- نفذ المكتب الإقليمي لإقليم جنوبي أفريقيا عددا من المبادرات استهدفت الحد من خسائر ما بعد التسليم في مكاتبه القطرية. وتم تدريب موظفي البرنامج وشركاء التنفيذ على استخدام تقنيات إدارة المستودعات وتخزين الأغذية. وتحسنت حالة الأمن في مستودعات السلع، واستخدم نظام كومباس في عدد أكبر من المواقع، بما في ذلك المستودعات، وتحسن استخدام وثائق تتبع السلع. وقل تعدد حالات مناولة الأغذية، وأصبحت الخسائر تسترد بشكل أكثر انتظاما بفرض جزاءات على شركات النقل بالشاحنات إذا تعرضت الشحنات لخسائر غير مقبولة وذلك بإدراج هذه الشركات في قوائم سوداء أو خصم قيمة الخسائر من الفواتير المستحقة لها. وأصبحت العقود التي تبرم مع أصحاب المستودعات أكثر صرامة حيث تضمنت السداد الفوري، أو فرض جزاءات، على أي خسائر في مستودعاتهم، إلى جانب التفتيش اليومي على نظافة المستودعات وخلوها من الآفات و من إهمال صيانة البنية الأساسية. وتؤكد البرنامج من أن المعدات متاحة لإعادة تكوين شحنات الأغذية التالفة فورا.
- 50- قلل المكتب القطري في ليسوتو من خسائر توزيع السلع بتخفيض حجم جوات الذرة من 50 إلى 25 كيلو غراما. وفي مالوي يجري تفتيش الشاحنات بعناية قبل تحميلها للتأكد من سلامة أعطية التاربولين وقدرتها على عزل المياه، حيث لم يعد يسمح بتحميل الشاحنات التي تستخدم أعطية تالفة. وبشترى المكتب القطري معدات إضافية، مثل الأجولة الفارغة والجرانك وأعطية التاربولين لسرعة تكوين السلع التالفة. ودعا مكتب مدير مستودعات دولي لمراجعة إحصاءات السلع لديها وتحسين رقابة الجودة وإدارة المستودعات وتدريب موظفي المستودعات الجدد.
- 51- في إقليم شرق ووسط أفريقيا استمرت الجهود التي بدأت في السنوات الماضية للتقليل إلى أدنى حد من خسائر ما بعد تسليم السلع. فقد تم تنظيم دورات للتدريب على إدارة المستودعات في كينيا وأوغندا حضرها 41 من أمناء المخازن والمساعدين اللوجستيين التابعين للبرنامج في 11 بلدا.
- 52- طورت أداة للإبلاغ باستخدام قاعدة بيانات نظام كومباس لبيان عمر السلع المخزونة وتمكين المسؤولين اللوجستيين من بيان أفضل تاريخ لاستخدام كل سلعة ووضع علامات على السلع التي يقترب موعد انتهاء صلاحيتها. وطرأت مع مضي السنوات، تحسينات كبيرة على نظام كومباس من حيث توفير البيانات الصحيحة في حينها. ويوجد الآن 87 موقعا يستخدم هذا النظام في الإقليم.
- 53- في ميناء ممباسا، كينيا، نجح البرنامج في تولي المسؤولية عن إدارة مستودع سعته 15 000 طن متري. وقد اتخذ هذا القرار استجابة لارتفاع تكاليف الإدارة التي تدفع للوكلاء والارتفاع النسبي في خسائر السلع في المستودع. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تنقل شحنات الأغذية في حاويات من الميناء إلى مواقع الشحن. وفي رواندا أدخل البرنامج تحسينات على تدابير الأمن في المستودعات من خلال توفير معدات إضافية للوقاية من الحرائق وتوفير خدمات الحراسة بالاستعانة بشركة أمن متخصصة. وفي إريتريا يجري البرنامج عمليات تفتيش شهري على رقابة الجودة أثناء عمليات الجرد المادي في جميع مستودعات الجهات المشاركة للبرنامج في مجال التنفيذ ومن ثم شكل فريقا للقيام بعمليات التطهير بالدخان بانتظام والتفتيش على جودة الأغذية المخزونة في أرجاء القطر. واشترك موظفو البرنامج في إريتريا أيضا في دورات تدريبية على عمليات التطهير بالدخان التي نظمها معهد البحوث الوطني.
- 54- نفذ المكتب الإقليمي في إقليم أوروبا الشرقية عددا من المبادرات للحد من خسائر ما بعد التسليم. ويجري بانتظام خصم قيمة خسائر التأمين والشحن (سيف) التي تحدث أثناء عمليات النقل الأولى والثانية من فواتير شركات النقل أو من خلال إلزامها بسداد الخسائر. واستطاع القائمون على مراقبة توزيع المعونات الغذائية المقدمة من البرنامج تعزيز مراقبة توزيع الأغذية والتأكد من أن شركاء التنفيذ يقدمون تقارير منتظمة عن توزيع الأغذية.
- 55- عقد اجتماع إقليمي عن الشؤون اللوجستية في سان بطرسبرج في عام 2002 وتنظيم دورات تدريبية على إدارة المستودعات لجميع موظفي الشؤون اللوجستية وشركاء التنفيذ في جميع المكاتب القطرية في الإقليم. واستخدم نظام كومباس في جميع نقاط التسليم المنتشرة وموانئ دخول السلع، كما طرأت تحسينات على إجراءات الإبلاغ. واستمر تحسين رصد مرافق التخزين التابعة لشركاء التنفيذ من خلال الزيارات العادية التي يقوم بها موظفو الشؤون اللوجستية إلى مستودعات شركاء التنفيذ.
- 56- استخدم ميناء دوريس كميناء دخول في ألبانيا وبذلك تم الاستغناء عن حركة البضائع وما يتصل بها من ازدواج عمليات المناولة والخسائر عن طريق الشحن البحري في ميناء بار. وترتبط جميع المستودعات في جنوب القوقاز حاليا بخطوط حديدية مباشرة وهو ما يعني تجنب تحويل مسار قطارات الشحن حيث يتم التفريغ في مستودعات البرنامج مباشرة.



الخسائر التي لحقت بالسلع بعد تسليمها إلى الحكومات المستفيدة خلال الفترة قيد الاستعراض

عرض عام

57- يشمل هذا التقرير السلع المقدمة على نطاق العالم من خلال المشروعات الإنمائية للبرنامج، وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش، وعمليات الطوارئ خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2002. فخلال تلك الفترة، اضطلع البرنامج بمناولة 5 067 مليون طن متري من السلع، بقيمة إجمالية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) قدرها 1.038 مليار دولار. وبلغت القيمة الصافية للخسائر بما في ذلك تكاليف التأمين والشحن (سيف) أثناء الفترة قيد الاستعراض 3.333 مليون دولار، أي 0.32 في المائة من قيمة السلع المناولة. وهذا يمثل بالأرقام المطلقة والنسبية زيادة طفيفة تبلغ 253 000 دولار، أي 0.01 في المائة عن فترة التقرير السابق.

58- وقد استرد البرنامج نحو 100 000 دولار عن طريق بيع سلع لم تعد صالحة للاستهلاك البشري، أو من خلال الدعاوى المرفوعة على شركات النقل الخاصة أو متعهدي التخزين لاسترداد قيمة الخسائر المسؤولين عنها. ولا تحدث عمليات البيع للتخلص من السلع إلا بعد صدور شهادات بأن هذه السلع لم تعد صالحة للاستهلاك البشري، أو عندما يتعذر إعادة تجهيزها، ولكن تظل لها قيمة كأعلاف للحيوانات أو لبعض الأغراض الصناعية. وتخضع عمليات البيع لإشراف دقيق، يكفل - إلى أقصى حد ممكن - ضمان عدم إعادة طرحها للاستهلاك البشري. ويعمل البرنامج حالياً على تعزيز مسك حسابات استرداد هذه الخسائر باستخدام شبكة البرنامج للمعلومات/ النظام العالمي للمعلومات (WINGS).

الخسائر بحسب الأسباب

59- يبين الملحق الأول أن 15 في المائة من جميع الخسائر، التي تصل قيمتها إلى 500 000 دولار، قد حدثت أساساً نتيجة لمشكلات في بلد المنشأ، بينما يرجع 85 في المائة منها، وقيمتها 2.8 مليون دولار، إلى مشكلات في البلدان المتلقية أساساً. ويرجع نصف هذه الخسائر تقريباً إلى الأسباب الرئيسية الثلاثة، أي سوء مناولة السلع خلال العبور، وسوء إعادة التجهيز وإعادة التعبئة، والحروب الأهلية.

60- لأول مرة يجرى هذا العام التمييز بين الخسائر بالمعنى المألوف للكلمة وبين كميات "العجز" في الأغذية بسبب الإجراءات المقررة لتحويل السلع، مثل طحن الحبوب. وسوف يستعرض البرنامج إمكانية إعادة تصريف هذا الفارق في الكميات بعد عمليات الطحن التي تعزى إلى "تبديل السلع"، وليس إلى الخسارة فيها، وفي عام 2002 بلغت قيمة العجز أو الخسائر 600 000 دولار من معادل الحبوب بسبب عمليات الطحن. وحدث معظم هذا العجز أو الخسائر في إطار عمليات الطوارئ الإقليمية في أفريقيا الجنوبية، حيث تعين طحن الحبوب وتحويلها إلى دقيق لأن الحبوب السليمة المعدلة وراثياً لم تحظ بالقبول. وحدثت حالات خسارة أخرى في عمليات الطحن في بوليفيا وطاجيكستان.

الخسائر بحسب السلع

61- يبين الملحق الثاني أن أغلب الخسائر الكبيرة من حيث القيمة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف)، حدثت مرة أخرى في الحبوب، وتليها الزيوت النباتية والبقول. وبلغت الخسائر في هذه المجموعات السلعية الثلاث 2.886 مليون دولار، أي 87 في المائة من صافي قيمة (سيف) و 87 في المائة من جميع الخسائر الواردة في التقرير. ورغم ذلك، فليس هناك ما يثير الدهشة لأن 80 في المائة من التشكيلة العامة للأغذية التي يوزعها البرنامج تتألف من هذه الفئات السلعية.

الخسائر بحسب الفئة البرنامجية

62- تقدر قيمة الخسائر في السلع في فئات عمليات الطوارئ أو عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش بنحو 2.72 مليون دولار، أي أكثر من 80 في المائة تقريباً من جميع الخسائر، يعقبها 620 000 دولار، أي أقل قليلاً من 20 في المائة من الخسائر في محفظة المشروعات الإنمائية. بيد أنه لا غرو في ذلك نظراً إلى أن 80 في المائة تقريباً من السلع التي تمت مناولتها تدرج في الفئة البرنامجية لعمليات الطوارئ أو عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش.

الخسائر بحسب الطرف المسؤول

63- في الفترة موضوع التقرير في عام 2002 حاول البرنامج، لأول مرة، تحديد أين تقع المسؤولية عن الخسائر التي حدثت على مدى سلسلة التسليم في كل من البلدان المتلقية. وحدث نحو نصف مجموع خسائر ما بعد التسليم عندما كانت السلع تخضع للإدارة المباشرة من موظفي البرنامج أنفسهم، بينما يرجع السبب في 30 في المائة منها إلى شركاء التنفيذ



غير الحكوميين. وأعلنت الجهات التنفيذية في الحكومات المضيفة أنها كانت السبب في حدوث نسبة 15 في المائة فقط من الخسائر. ومقارنة بما حدث منذ عقد مضي أصبح البرنامج يتولى الآن إدارة نسبة متزايدة من مناولة الأغذية التي عهدها الجهات المانحة بها إليه. ويرجع ذلك أساساً إلى تزايد الدور الذي يلعبه البرنامج في إدارة مخزونات الأغذية في البلدان التي ينفذ فيها عمليات طارئة كبيرة ومعقدة. ولذلك ليست هناك غرابة في أن يتعرض البرنامج لنسبة متزايدة بنفس الدرجة من الخسائر. لذلك ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتأكد من دقة وصحة الإبلاغ عن تحركات السلع التي لا يتولى البرنامج إدارتها مباشرة. وينبغي أن يكون الهدف في كل بلد هو أن يقدم الشركاء الحكوميون وغير الحكوميين تقارير نهائية في حينها عن عمليات التوزيع مبيناً فيها بدقة ما تعرضوا له من خسائر.

الخسائر بحسب البلد المتلقي

- 64- يبين الملحق الثالث وجود تسع حالات لمشروعات فردية سجلت خسائر صافية في السلع تعادل أكثر من 2 في المائة من القيمة الإجمالية للسلع التي ناولها البرنامج، وتتطوي على خسائر تتجاوز 20 000 دولار بالقيمة المطلقة شاملة التأمين والشحن (سيف). وقد حدثت هذه الحالات في سبعة بلدان هي أفغانستان وإريتريا وكوت ديفوار وغامبيا ونيبال والنيجر وباكستان والأراضي الفلسطينية وسري لانكا.
- 65- سجل بلدان، هما كوت ديفوار وغامبيا، خسائر إجمالية في جميع المشروعات بعد التسليم تبلغ نسبتها 2 في المائة من القيمة الإجمالية للسلع التي تمت مناولتها في البلد، وبقية شاملة تكاليف التأمين والشحن تزيد، بالأرقام المطلقة، على 000 20 دولار باستبعاد فاقد الطحن. ويرد تفصيل ذلك فيما بعد بحسب الترتيب التنازلي لصافي القيمة المطلقة للنقل وتكاليف الشحن والتأمين (سيف).
- 66- وتكبدت خمسة بلدان، هي أفغانستان وأنغولا ونيبال والأراضي الفلسطينية وجمهورية تنزانيا المتحدة خسائر في السلع بعد تسليمها، باستبعاد خسائر الطحن، تزيد على 100 000 دولار بالقيمة المطلقة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف). ويرد تفصيل هذه الحالات، بالترتيب التنازلي للخسائر شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف).
- 67- تكبدت أفغانستان خسائر في السلع بعد تسليمها بلغ مجموعها 5 405 أطنان، تبلغ قيمتها الصافية نحو 945 000 دولار شاملة تكاليف التأمين الشحن (سيف) وذلك من بين كمية إجمالية تمت مناولتها قدرها 906 944 طناً مترياً. غير أن هذه الخسائر كانت ضئيلة بالأرقام النسبية حيث بلغت 0.8 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناولتها وبلغت قيمتها 112 مليون دولار في الفترة موضوع التقرير. وكانت أكبر الخسائر في القمح أساساً بسبب سوء المناولة أثناء عمليات الشحن والتفريغ وكثرة عدد نقاط المناولة، والتخزين المكشوف حيث تعرضت المخزونات للعوامل الجوية، وعدم كفاية إمكانات النقل. ونتجت الخسائر في الزيوت النباتية أساساً عن سوء التعبئة. واتخذ المكتب القطري إجراءات علاجية لمنع حدوث الخسائر مستقبلاً، بما في ذلك زيادة استخدام أسطول شاحنات البرنامج نفسه، وتحسين مرافق التخزين، بما في ذلك التنظيف والتطهير بالدخان وإصلاح أسقف المخازن وتقليل عدد نقاط المناولة. وسيواصل المكتب القطري تنظيم التدريب في مجال إدارة السلع والمستودعات لموظفي البرنامج والأطراف المشتركة في التنفيذ والنظراء الحكوميين.
- 68- تعرضت أنغولا لخسائر من السلع بعد تسليمها بلغت في مجموعها 816 طناً مترياً تقدر قيمتها الصافية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) بمبلغ 161 400 دولار من كمية إجمالية تمت مناولتها قدرها 205 660 طناً. ومع ذلك كانت هذه الخسائر ضئيلة بالأرقام النسبية حيث بلغت 0.4 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناولتها وبلغت قيمتها 38 مليون دولار في الفترة موضوع التقرير، وكانت أكبر الخسائر في الذرة والزيوت النباتية، وكان السبب الرئيسي فيها إعادة تجهيز الجوانات والصفائح، والمشكلات المتعلقة بالتعبئة في البلد المنشأ. واتخذ المكتب القطري ثلاثة إجراءات علاجية لمنع حدوث الخسائر في المستقبل، حيث وضع نظاماً للتفتيش الشهري على مدة صلاحية المخزونات في جميع المكاتب الفرعية الثلاثة عشر وأصدر مذكرات لرؤساء هذه المكاتب بشأن أفضل استغلال للسلع بما يحول دون طول فترة التخزين لأكثر مما يجب. وأعيد تنظيم قسم الشؤون اللوجستية في المكتب القطري إلى مجالات تشغيلية محددة، بما في ذلك إنشاء وحدة صغيرة مخصصة لتقديم الدعم إلى المكاتب الفرعية في مجال تخزين السلع وتوزيعها. ويجري الآن في إطار خطط وحدة الدعم اللوجستي الميداني لعام 2003، توسيع نطاق عمل فريق التطهير بالدخان في المكتب القطري من خلال عمليات التدريب لتقديم الدعم التقني للمكاتب الفرعية فيما يتعلق بمسائل الجودة في مزيد من المجالات الوقائية ومن خلال تحديد وتدريب جهات الاتصال المختصة بجودة السلع في كل من المكاتب الفرعية. وبدأ المكتب القطري أيضاً تنفيذ برنامج تدريبي لجميع موظفي البرنامج وشركاء التنفيذ وفقاً للنموذج النمطي الذي طبقه البرنامج في التدريب على إدارة السلع في روما في عام 2002. وسوف يوسع نطاق التدريب على إدارة السلع ليشمل جميع المعنيين برصد المعونة الغذائية في أنغولا خلال عام 2003.



69- تعرضت جمهورية تنزانيا المتحدة لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 438 طن متريا تقدر قيمتها الصافية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) بمبلغ 131 800 دولار من كمية إجمالية تمت مناوالتها قدرها 123 172 طنا. ومع ذلك كانت هذه الخسائر ضئيلة بالأرقام النسبية حيث بلغت 0.5 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناوالتها وبلغت قيمتها 26 مليون دولار في الفترة موضوع التقرير. وكانت أكبر الخسائر في دقيق الذرة، وكان السبب الرئيسي فيها هو تعرض الأجلة للبلل أثناء النقل. ونفذ المكتب القطري إجراءات علاجية لمنع الخسائر مستقبلا، وشمل ذلك تدريب الموظفين المعنيين بمناولة السلع على إدارة السلع. وخضعت عربات السكك الحديدية للتفتيش الصارم للتأكد من عدم تلفها وخلوها من الأفات، كما تم رفض استخدام العربات التالفة.

70- تعرضت الأراضي الفلسطينية لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 499 طنا متريا تقدر قيمتها الصافية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) بمبلغ 106 750 دولارا من كمية إجمالية تمت مناوالتها قدرها 40 135 طنا. ومع ذلك كانت هذه الخسائر ضئيلة بالأرقام النسبية حيث بلغت 1.2 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناوالتها وبلغت قيمتها 9 ملايين دولار في الفترة موضوع التقرير. وكانت أكبر الخسائر في دقيق القمح والأرز، وكان السبب الرئيسي فيها تدمير القوات المسلحة الإسرائيلية للمستودع التابع للبرنامج. وعوضت حكومة إسرائيل جزءا من هذه الخسارة حيث تبرعت بكمية قدرها 103 أطنان من زيت الصويا للبرنامج في أبريل/نيسان 2003.

71- تعرضت نيبال لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 506 أطنان مترية تقدر قيمتها الصافية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) بمبلغ 102 850 دولارا من كمية إجمالية تمت مناوالتها قدرها 48 364 طنا. ومع ذلك كانت هذه الخسائر ضئيلة بالأرقام النسبية حيث بلغت 0.8 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناوالتها وبلغت قيمتها 13 مليون دولار في الفترة موضوع التقرير. وكانت أكبر الخسائر في الأرز، وكان السبب الرئيسي فيها عمليات السلب التي قام بها المتمردون الماويون في النصف الأول من عام 2002. وبرغم عدم حدوث عمليات سلب كبيرة أخرى منذ ذلك الوقت، نفذ المكتب القطري عددا من الإجراءات العلاجية لمنع حدوث خسائر في المستقبل وشملت تعيين 24 مراقبا ميدانيا بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في المناطق النائية والأقسام غير الآمنة لرصد الأنشطة وأحوال التخزين وإقامة صلات مع جميع الأطراف المعنية. وعمل المكتب القطري أيضا مع الموظفين النظراء في المشروع لترشيد عدد نقاط التسليم المنتشرة، مع الأخذ في الاعتبار مسائل اللوجستيات والأمن. وتم تدريب أمناء المخازن في مجال تخزين الأغذية واستحدث نظام جديد لتقديم طلبات إرسال السلع ومسك دفاتر الأستاذ. ويعمل الفريق القطري مع نظرائه في المشروع وشركاء التنفيذ على تحسين تخطيط السلع ونظام التخصيص تجنباً لإطالة فترات التخزين.

72- تعرضت غامبيا لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 347 طنا متريا تقدر قيمتها الصافية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) بمبلغ 58 100 دولار من كمية إجمالية تمت مناوالتها قدرها 6 507 أطنان مترية. كانت هذه الخسائر كبيرة بالأرقام النسبية حيث بلغت 2.6 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناوالتها وبلغت قيمتها 2 مليون دولار في الفترة موضوع التقرير. وكانت أكبر الخسائر في الأرز، وكان السبب الرئيسي فيها تلف السلع في نقطة المنشأ. ونفذ المكتب القطري عددا من الإجراءات العلاجية في عام 2002 لمنع حدوث الخسائر في المستقبل، وشملت هذه الإجراءات (1) تدريب جميع موظفي البرنامج والموظفين النظراء على إدارة المستودعات في إطار الدورة التدريبية التي نظمها المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا في سبتمبر/أيلول 2002، (2) وضع نظم لجرد المخزون كل ربع سنة والإبلاغ شهريا عن المخزونات باتخاذ تدابير أكثر صرامة للتأكد من الرقابة على جودة الأغذية في موانئ الدخول قبل تسليمها إلى المستودعات والرقابة على الجودة بواسطة مسؤولين صحيين مؤهلين، (3) تحويل تقارير كبير المرقيين على وجه السرعة وزيادة استخدام أسلوب الشحنات المعبأة داخل حاويات؛ (4) تطبيق مبدأ الوارد أولاً يصرف أولاً، في إدارة المخزونات تجنباً لإطالة فترة تخزين الكميات الصغيرة، (5) تعيين مساعدين لوجستيين تابعين للبرنامج (6) تزويد المخازن بحاويات فارغة لسرعة إعادة تجهيز الجوانات الممزقة أو منع تسرب الزيت، (7) تعيين وكيل تسليم مؤهل في عام 2003 للإشراف على جميع المعاملات خارج الميناء، (8) إنشاء نظام كومباس في المكتب القطري في عام 2003 بغرض تعزيز تتبع السلع، (9) الإدارة المشتركة لمخزونات الأغذية مع حكومة غامبيا.



73- تعرضت كوت ديفوار لخسائر في السلع بعد تسليمها بلغت 76 طنا متريا تقدر قيمتها الصافية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) بمبلغ 54 000 دولار من كمية إجمالية تمت مناوئتها قدرها 5 324 طنا. وكانت هذه الخسارة كبيرة بالأرقام النسبية حيث بلغت 2.7 في المائة من قيمة السلع التي تمت مناوئتها في الفترة موضوع التقرير. وكانت أكبر الخسائر في الأسماك المعلبة، وكان السبب الرئيسي فيها هو عمليات السلب إلى قام بها المتمردون في أودين مع بداية الحرب الأهلية في سبتمبر/ أيلول 2002. وعملا على وقف عمليات السلب في الإقليم استرد المكتب القطري الباقي من مخزون الأغذية ونقله إلى عملية الطوارئ للتوزيع الفوري على المستفيدين. وتخضع جميع مستودعات البرنامج وموظفوها والمسؤولون عن أمن هذه المستودعات في كوت ديفوار للإدارة المباشرة من البرنامج. وتدرك السلطات المحلية جيدا أن وقوع أحداث سلب أخرى سيؤدي إلى وقف توزيع الأغذية وإقبال المكتب الفرعي للبرنامج في المنطقة.

الخسائر التي لحقت بالسلع في فترات سابقة وأعلن عنها للمرة الأولى في الفترة موضوع التقرير

74- تم الإبلاغ للمرة الأولى هذا العام عن سبع حالات من الخسائر لحقت بالسلع في ثلاثة بلدان هي إكوادور ومالي والنيجر، في فترات التقارير السابقة وبلغ مجموع الخسائر 225 طنا متريا أي 0.9 في المائة من الكمية التي تمت مناوئتها. وكانت معظم الخسائر في مختلف هذه البلدان محدودة. وقد تعلقت هذه الخسائر بالحبوب والبقول وكان السبب الرئيسي فيها يرجع إلى تلفها أثناء فترة التخزين الطويلة.

متابعة الخسائر التي جرى التحقيق بشأنها أثناء فترات التقارير السابقة

75- يبين تقرير عام 2001 الخسائر التي علم بها البرنامج والتي كانت التحقيقات لا تزال جارية بشأنها في ستة بلدان هي، بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق والأراضي الفلسطينية وصربيا وأوغندا.

بنغلاديش

76- كانت مسألة خسائر ما بعد التسليم في بنغلاديش موضوع نقاش مستفيض في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2001. وفي مايو/ أيار 2002 أحيط المجلس التنفيذي علما بدراسة تحليلية متعمقة لتحديد مستوى التسرب غير المبلغ عنه في السلع واقتراح توصيات بشأن الحد منه.

77- يمكن الإبلاغ عن النتائج الأولية لدراسة شاملة عن مسألة التسرب أعدها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في الفترة 2002-2003 بتمويل من الولايات المتحدة واستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والبرنامج. وتناولت الدراسة ثلاث مراحل لإدارة الأغذية هي، التفريغ في الموانئ، والنظام العام لتوزيع الأغذية، والنزوح النهائي على المشتركين في مشروع البرنامج. وتولت الدراسة تحليل العوامل التي تؤثر في توزيع الأغذية على المستفيدين من برامج التنمية للمجموعات الضعيفة والأمن الغذائي المتكامل، حيث لم يتبين وجود أي ثغرات في عملية الاختيار. وكان متوسط دخل الفرد من المشتركين في المشروع أقل كثيرا من دخل الأسر غير المشتركة فيه. وبناء على الوزن المادي للحصص الغذائية تبين الدراسة أن نسبة التسرب أو العجز في توزيع الحصص بلغت 0.8 في المائة في إطار برنامج التنمية للمجموعات الضعيفة و 5.9 في المائة في إطار العنصر الرئيسي لبرنامج الأمن الغذائي المتكامل. وخلصت الدراسة أيضا إلى أن نسبة 5.5 في المائة أخرى في عجز الحصص الغذائية يرجع السبب فيها إلى تقاسم بطاقات الحصص، حسبما أبلغ عنه، 10 في المائة من المستفيدين من برنامج التنمية للمجموعات الضعيفة. وحددت الدراسة نفقات النقل والمناولة والتوزيع بصفتها عاملا رئيسيا في حدوث العجز في الكميات الموزعة. والواقع أن أسلوب اقتسام الحصص والتوزيع المباشر على المحتاجين في مراكز التوزيع يجعل عبارة "التسرب" عبارة غامضة إلى حد ما.

78- قدمت الدراسة توصيات للحد من خسائر ما بعد التسليم في بنغلاديش، وشملت هذه التوصيات (1) تنفيذ تدابير معيارية لأوزان الحصص (2) وقف أسلوب اقتسام الحصص (3) تحسين أسلوب تقدير الاحتياجات الغذائية (4) التعجيل بتسوية تكاليف النقل (5) توخي العناية في اختيار الشركاء من المنظمات غير الحكومية (6) إسناد مهام الإشراف إلى الممثلين المنتخبين من المستفيدين. وانتظارا لالانتهاء من تقرير الدراسة، وعملا على ضمان مراعاة هذه المسائل بشكل كامل، اعترم المكتب القطري عقد حلقة عمل مع الحكومة والجهات المانحة المعنية لإجراء فحص متعمق لتوصيات الدراسة والاتفاق على خطة عمل للحد من خسائر ما بعد التسليم في بنغلاديش.



79- اتخذ المكتب القطري عددا من المبادرات الرئيسية لمكافحة خسائر ما بعد التسليم شملت (1) تكثيف عملية الرصد من جانب البرنامج بإنشاء هيكل لامركزي يضم ستة مكاتب إقليمية/ميدانية (2) وضع نظام شامل للرصد والتقييم بهدف رصد تسليم الأغذية واستعمالها بمساعدة من الوكالة الألمانية للتعاون التقني (3) تدعيم عمليات الرصد المناظرة، مع التركيز بشكل خاص على التعاون الثلاثي بين الحكومة والبرنامج والمنظمات غير الحكومية (4) توزيع دقيق القمح المقوى في أجولة محكمة الإقبال بما يتفق والحصص الشهرية بدلا من توزيع الحصص بالجملة في شكل حبوب (5) توزيع البسكويت المدعم والمعبأ على الأطفال في إطار برنامج التغذية المدرسية بالاستعانة بالمنظمات غير الحكومية المشاركة في عمليات النقل والتسليم والرصد (6) تطبيق آليات معدلة للتوزيع، مثل الاستعانة بجمعيات العمل التعاقدية التي يتولى فيها المستفيدون أو اللجان المعنية المسؤولية عن جمع وتوزيع حصص الأغذية. وأبدت الحكومة التزاما قويا بالتصدي لمشكلة خسائر ما بعد التسليم واتخذت التدابير للحد من هذه الخسائر، مثل تطبيق إجراءات الحظر الإداري. وحققت هذه التدابير بالفعل نتائج ملموسة مثل تعميق الوعي لدى اللجان المعنية بتنفيذ المشروع محليا وتوليها إدارة الأغذية، والانخفاض الشديد في الخسائر لدى المراكز والمدارس التي توزع البسكويت/ دقيق القمح المقوى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

80- يجري التحقيق في الخسائر المزعومة التي بلغت 15 طنا متريا من دقيق الذرة والبقول والزيوت النباتي خلال عام 2001 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أنه تم استرداد معظم هذه الكمية في عام 2002، ولا يزال أقل من 0.7 طن متري منها مفقودا.

موزامبيق

81- في ديسمبر/ كانون الأول 2001 قام أحد متعهدي النقل في مارمو بسرقة 55 طنا من الأرز من عملية الطوارئ رقم 6225 (التوسع الأول) وانتهى تحقيق الشرطة في هذه السرقة وأعاد الطرف المذنب كل الكمية للبرنامج عينا.

الأراضي الفلسطينية

82- قام البرنامج بتخزين 445 طنا متريا من دقيق القمح والسكر والأرز والزيوت النباتي في المستودع الرئيسي في العروب التابع لوزارة الزراعة في الخليل. وبسبب أحداث الأمن والصدمات التي وقعت في المنطقة أغلق المدخل الرئيسي للمستودع، مما شكل صعوبة بالغة في إرسال الشاحنات لنقل السلع إلى مواقع أخرى. ولم يستطيع موظفو الوزارة الوصول إلى مكاتبهم لعدة أيام وعجزوا عن اتخاذ ترتيبات توزيع الأغذية. وقام مسؤولون من البرنامج بزيارة المستودع ولاحظوا علامات تلف المخزونات بسبب سوء حالة التخزين، ومن ثم اتخذت الإجراءات الخاصة بالتنظيف بالدخان. وأكدت الاختبارات أن دقيق القمح لم يعد صالحا للاستهلاك البشري. ووافقت الوزارة على اقتراح البرنامج بالتعجيل بتوزيع 207 أطنان مترية من السلع التي أمكن إنقاذها وتعويض الخسائر من الأموال المولدة محليا.

الصرب

83- في الفترة بين عامي 1999 و 2001 قام الصليب الأحمر اليوغسلافي بتحويل اتجاه 6761 طنا متريا من دقيق القمح قيمتها 3.5 مليون دولار شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) من عمليات الطوارئ 6040 و 6136 و 6136. (التوسع الأول) وانتهى التحقيق في هذا التحويل في يونيو/ حزيران 2001 وتم استرداد جميع هذه الكمية. وفيما بين سبتمبر/أيلول 2001 وأبريل/ نيسان 2002 سددت كمية قدرها 5202 طن من عملية الطوارئ 61360 (التوسع الثاني) وسددت الكمية الباقية وقدرها 1 559 طنا من عملية الطوارئ 10116 فيما بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2002.

أوغندا

84- بلغت خسائر الأغذية 10 أطنان مترية من الذرة في عام 2001، وأكدت التحقيقات أن السبب في ذلك يرجع إلى إعادة التجهيز لفصل الجزء التالف من الحبوب.

الخسائر التي يجري التحقيق بشأنها والتي ستجرى متابعتها في التقارير القادمة

85- وقعت خسائر السلع التي وصلت إلى علم البرنامج ولكنها لا تزال موضع تحقيق في تسعة بلدان هي: أرمينيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وإثيوبيا، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ومدغشقر، وزامبيا. وسيرد بيان هذه الخسائر في التقارير القادمة.





الملحق الأول

خسائر السلع بعد تسليمها بحسب الأسباب الرئيسية لها (2002/12/31 – 2002/1/1)

النسبة في مجموع الخسائر (في المائة)	قيمة الخسارة السلعية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	
		الخسائر الناجمة أساساً عن مشكلات في بلد المنشأ
4.4	145 700	تلف مواد التعبئة
3.4	113 000	تلف السلع الغذائية
7.7	257 650	غيرها
15.5	516 350	المجموع الفرعي
		الخسائر الناجمة أساساً عن مشكلات في البلد المتلقي
19.7	657 100	سوء المناولة
19.3	644 600	تجهيز السلع ⁽¹⁾
14.4	480 700	إعادة التجهيز/إعادة التعبئة
10.2	338 700	الحروب الأهلية
9.5	317 650	غيرها
5.8	191 900	فترة تخزين طويلة/مفرطة
2.3	77 300	التلف
2.0	66 000	السرقه/والاختلاس
1.3	42 700	الكوارث الطبيعية
84.5	2 816 650	المجموع الفرعي
100.0	3 333 000	المجموع، لكل الأسباب

(1) جميع الكميات المفقودة أثناء عمليات التجهيز هي نقص في الكمية بسبب عمليات الطحين



الملحق الثاني

خسائر السلع بعد تسليمها بحسب نوع السلعة (2002/12/31 - 2002/1/1)			
السلعة	قيمة الكمية المتناولة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	قيمة الخسارة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المتناولة
الحبوب			
القمح ⁽²⁾	231 454 000	913 500	0.4
الذرة ⁽³⁾	127 554 000	711 600	0.6
الأرز	78 552 000	319 700	0.4
دقيق القمح	77 622 000	104 950	0.1
السرغم	37 555 000	72 350	0.2
قمح بلغاري	14 449 000	16 750	0.1
السرغم/ الدخن	16 708 000	6 400	لا تذكر
حبوب أخرى	51 525 000	53 850	0.1
الزيوت والدهون			
الزيوت النباتية	142 840 000	528 400	0.4
دهون الطعام	1 205 000	0	0.0
دهون أخرى	0 577 000	0	0.0
منتجات الألبان			
المخيض المجفف المقوى	5 142 000	15 800	0.3
المخيض المجفف العادي	20 687 000	2 050	لا تذكر
الألبان الأخرى	0 207 000	0	0.0
الأسماك واللحوم			
الأسماك المعلبة	28 946 000	55 300	0.2
اللحوم المعلبة	2 298 000	2 150	0.1
الأسماك المجففة	0 105 000	0	0.0
البقول			
العدس	26 727 000	73 150	0.3
الفاصوليا	37 740 000	60 700	0.2
البازلاء	24 346 000	60 650	0.2
بقول أخرى	16 212 000	41 350	0.3
غيرها			
خليط الذرة والقمح بالصويا	51 501 000	217 000	0.4
البسكويت	8 204 000	49 100	0.6
السكر	9 041 000	15 350	0.2
الفافا و بليكونا و الخليلب الهندي	12 417 000	5 400	لا تذكر
الملح	1 021 000	1 300	0.1
خليط القمح بالصويا	7 401 000	650	لا تذكر
سلع متنوعة	5 670 000	5 550	0.1
جميع السلع	1 037 706 000	3 333 000	

(1) تسبب طحن القمح في خسارة قدرها 187 400 دولار.

(2) تسبب طحن الذرة في خسارة قدرها 443 900 دولار.



الملحق الثالث

خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2002/12/31 – 2002/1/1)

البلد المتلقي	قيمة السلع المناولة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	قيمة الخسارة السلعية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المناولة	الخسائر السلعية البالغة اثنان في المائة أو أكثر من الكميات المناولة إلى كل مشروع (فقط الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار)		
				السلعة	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار)
إقليم شرق ووسط أفريقيا						
بوروندي	6 146	55 800	0.9			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	18 282	29 800	0.2			
جمهورية الكونغو	2 177	8 700	0.4			
جيبوتي	4 092	أقل من 1 000	لا تذكر			
إريتريا(1)	19 437	66 550	0.3	بسكويت عالي الطاقة	28.6	46 500
إثيوبيا	70 431	51 600	0.1			
كينيا	50 954	44 750	0.1			
رواندا	5 999	4 250	0.1			
الصومال	4 749	2 800	0.1			
السودان	46 753	60 500	0.1			
أوغندا(2)	13 729	41 850	0.3			
مجموع إقليم شرق ووسط أفريقيا(3)	242 749	367 550	0.2			
إقليم جنوبي أفريقيا						
أنغولا(4)	38 003	161 400	0.4			
ليسوتو(5)	9 072	269 400	3.0			
مدغشقر	2 753	2 800	0.1			
ملاوي(6)	35 539	20 400	0.1			
موزامبيق(7)	18 941	140 500	0.7			
ناميبيا	1 039	أقل من 1 000	لا تذكر			
سوازيلاند	2 543	أقل من 1 000	لا تذكر			
جمهورية تنزانيا المتحدة	26 009	131 800	0.5			
زامبيا	23 818	127 250	0.5			
زمبابوي	29 067	112 150	0.4			
مجموع إقليم جنوبي أفريقيا(8)	186 784	965 700	0.5			



خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2002/12/31 – 2002/1/1)

البلد المتلقي	قيمة السلع المناولة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	قيمة الخسارة السلعية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المناولة	الخسائر السلعية البالغة اثنان في المائة أو أكثر من الكميات المناولة إلى كل مشروع (فقط الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار)		
				السلعة	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار)
إقليم غرب أفريقيا						
بنين	2 307	13 000	0.6			
بوركينافاسو	3 195	2 800	0.1			
الكاميرون	1 526	5 350	0.4			
كاب فيردى	1 412	2 550	0.2			
جمهورية أفريقيا الوسطى	1 562	5 350	0.3			
تشاد	1 999	4 100	0.2			
كوت ديفوار	1 965	54 000	2.7	أسماك معلبة	5.4	41 650
غابون	0 142	1 250	0.9			
غامبيا	2 220	58 100	2.6	أرز	9.2	52 200
غينيا	0 900	4 650	0.5			
غيانا	7 526	15 850	0.2			
غينيا بيساو	1 157	أقل من 1 000	لا تذكر			
ليبيريا	7 221	24 750	0.3			
مالي	4 024	1 600	لا تذكر			
موريتانيا	3 434	10 850	0.3			
النيجر	8 227	64 450	0.8	خليط الذرة والصويا	22.4	25 200
ساوتومي وبرنسيبي	0 430	4 450	1.0			
السنغال	3 363	2 650	0.1			
سيراليون	15 177	9 350	0.1			
مجموع إقليم غرب أفريقيا	67 787	286 100	0.4			
إقليم آسيا						
بنغلاديش	39 272	9 700	لا تذكر			
بھوتان	4 393	أقل من 1 000	لا تذكر			
كمبوديا	16 188	20 900	0.1			
الصين	17 581	20 850	0.1			
تيمور الشرقية	1 330	5 700	0.4			
الهند	16 907	11 550	0.1			



خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2002/12/31 – 2002/1/1)

البلد المتلقي	قيمة السلع المناولة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	قيمة الخسارة السلعية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المناولة	الخسائر السلعية البالغة اثنان في المائة أو أكثر من الكميات المناولة إلى كل مشروع (فقط الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار)		
				السلعة	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار)
إندونيسيا	21 114	83 650	0.4			
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	109 336	11 200	لا تذكر			
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية	2 602	7 050	0.3			
ميانمار	0 907	أقل من 1 000	لا تذكر			
نيبال	13 461	102 850	0.8	أرز	2.9	94 850
سرى لانكا	6 773	41 850	0.6	خليط الذرة والصويا	40.8	36 750
مجموع إقليم آسيا	249 864	315 300	0.1			
إقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا						
أفغانستان	112 231	945 900	0.8	قمح	2.5	411 850
الجزائر	5 256	13 850	0.3			
مصر	4 220	أقل من 1 000	لا تذكر			
إيران	3 762	3 400	0.1			
العراق	2 604	أقل من 1 000	لا تذكر			
الأردن	1 841	أقل من 1 000	لا تذكر			
المغرب	1 305	3 750	0.3			
باكستان	18 247	65 950	0.4	زيت نباتي	8.9	24 550
الأراضي الفلسطينية	9 063	106 750	1.2	دقيق القمح	2.1	72 400
سوريا	1 111	أقل من 1 000	لا تذكر			
طاجيكستان ⁽⁹⁾	26 832	73 250	0.3			
اليمن	1 714	1 350	0.1			
مجموع إقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ووسط آسيا⁽¹⁰⁾	188 189	1 216 200	0.6			
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي						
بليز	0 024	less than 1 000	ligible			
بوليفيا ⁽¹¹⁾	6 889	109 750	1.6			
كولومبيا	8 513	5 500	0.1			



خسائر السلع بعد تسليمها، بحسب الإقليم والبلد المتلقي
(2002/12/31 – 2002/1/1)

البلد المتلقي	قيمة السلع المناولة شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	قيمة الخسارة السلعية شاملة تكاليف التأمين والشحن (سيف) (بالدولار)	الخسارة كنسبة مئوية من قيمة السلع المناولة	الخسائر السلعية البالغة إثنان في المائة أو أكثر من الكميات المناولة إلى كل مشروع (فقط الخسائر التي تزيد قيمتها على 20 000 دولار)		
				السلعة	النسبة المئوية	القيمة (بالدولار)
كوبا	5 593	أقل من 1 000	لا تذكر			
الجمهورية الدومينيكية	2 219	1 600	0.1			
إكوادور	2 970	26 800	0.9			
السلفادور	5 476	1 650	لا تذكر			
غواتيمالا	5 279	1 150	لا تذكر			
هايتي	4 066	أقل من 1 000	لا تذكر			
هندوراس	5 749	أقل من 1 000	لا تذكر			
نيكاراغوا	7 261	أقل من 1 000	لا تذكر			
بيرو	8 196	أقل من 1 000	لا تذكر			
مجموع إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي⁽¹²⁾	62 235	146 450	0.2			
إقليم أوروبا الشرقية						
ألبانيا	1 950	أقل من 1 000	لا تذكر			
أرمينيا	6 178	2 250	لا تذكر			
أذربيجان	3 960	أقل من 1 000	لا تذكر			
جورجيا	6 071	5 350	0.1			
الاتحاد الروسي	7 032	5 300	0.1			
يوغوسلافيا	14 911	25 300	0.2			
مجموع إقليم أوروبا الشرقية	40 102	38 200	0.1			
مجموع كل الأقاليم⁽¹³⁾	1037 706	3 333 000	0.32			

- (1) أريتريا، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 58 650 دولار (0.3 في المائة من مجموع السلع المناولة).
- (2) أوغندا، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 34 500 دولار (0.3 في المائة من مجموع السلع المناولة).
- (3) إقليم شرق ووسط أفريقيا: تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 352 300 دولار (0.1 في المائة من مجموع السلع المناولة).
- (4) أنغولا، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 137 150 دولارا (0.4 في المائة من مجموع السلع المناولة).
- (5) ليسوتو، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 2 050 دولارا (نسبة لا تذكر إلى مجموع السلع المناولة).
- (6) ملاوي، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 2 700 دولار (نسبة لا تذكر إلى مجموع السلع المناولة).
- (7) موزامبيق، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 13 150 دولارا (0.1 في المائة من مجموع السلع المناولة).
- (8) إقليم الجنوب الأفريقي: تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 529 050 دولارا (0.3 في المائة من قيمة السلع المناولة).
- (9) طاجيكستان، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 3 150 دولارا (نسبة لا تذكر إلى مجموع السلع المناولة).
- (10) إقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط وآسيا: تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 1 146 100 دولار (0.6 في المائة من مجموع السلع المناولة).



- (11) بوليفيا، تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 1 000 دولار (نسبة لا تذكر إلى مجموع السلع المناولة).
- (12) إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: تبلغ قيمة الخسائر (باستبعاد خسائر الطحن) 37 700 دولار (0.1 في المائة من مجموع السلع المناولة).
- (13) مجموع كل الأقاليم: تبلغ قيمة الخسائر في السلع 2 733 مليون دولار (0.26 في المائة من مجموع السلع المناولة).

